البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاقتصاد الكلي

السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وفق ضرورات المستقبل

للمدة 2016-2020

Statistics & Research Department

م/ السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وفق ضرورات المستقبل للمدة 2016- 2020

تأسس البنك المركزي العراقي بتاريخ 7-11-1947

المهام الرئيسية*

- ❖ إصدار وإدارة العملة.
- ❖ إدارة الاحتياطات الأجنبية.
- ❖ تحقيق الاستقرار في الأسعار.
- ❖ صياغة وتنفيذ السياسية النقدية في العراق بما في ذلك سياسات الصرف الأجنبي.
- ❖ تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.
- ❖ الوكيل المالي للحكومة العراقية.

الرؤية

- أداء مميز للإسهام في تعزيز التنمية المستدامة.
- تبني سياسية نقدية كفؤة تنطلق من حقيقة أن الاستقرار العام شرطاً أساسيا لتحقيق نمو مستدام، وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي، وعاملا رئيسيا في توفير بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- بناء حوكمة مؤسساتية كفؤة للقطاع المالي وتشغيل أنظمة دفع متوائمة مع أفضل الممارسات العالمية.
- تطبيق سياسة رقابية احترازية فعالة من خلال تحليل وتقييم المخاطر.

* المادة (3) من قانون البنك المركزي رقم (56) لعام 2004 المعدل.

رؤية تاريخية للسياسة النقدية بعد عام 2014

- تأسس البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في 6 اذار 2004، ويكون البنك مسؤولا عن: الحفاظ على استقرار الاسعار المحلية، تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات اسعار الصرف)، ادارة الاحتياطيات الاجنبية، اصدار وادارة العملة، إنشاء، تحسين وتعزيز نظام مدفوعات فعال، إصدار التراخيص أو التصاريح وتنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر، فضلاً عن القيام بأي مهام أو معاملات إضافية في إطار القانون العراقي.

انتقل البنك المركزي العراقي من الدور التقليدي الى الدور المتقدم ، من خلال إدخال وظائف جديدة مثل ادارة الجودة الشاملة ، ادارة المخاطر ، ادارة النمذجة الاقتصادية ، ادارة الاستقرار المالي، التدقيق المبني على المخاطر ، الحوكمة المؤسساتية ، ادخال برامج الكترونية متقدمة في مجال المدفوعات الوطنية ، والرقابة ، والتنظيم لأوجه عديدة في العمل كما تم تفعيل دور البنك في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والتي حظيت بإشادة دولية واخراج العراق من دائرة الحظر المالي، كما تم النهوض بالدور الرقابي للبنك من اجل وضع القطاع المصرفي في العراق في اطار الممارسات الدولية الأفضل وحمايتها من المخاطر بكافة اشكالها، ولعب البنك المركزي دوراً اساساً في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي خلال الصدمة المالية التي حدثت في سنة 2015 وما بعدها نتيجة انهيار سعر النفط وعمليات المواجهة مع داعش.

- نجحت السلطة النقدية خلال عام 2015 في احتواء حالة الانكماش او الركود للاقتصاد العراقي من خلال اتباع أفضل السبل بغية تفعيل عملية التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي من خلال:

أ- دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة بمبلغ (5) ترليون دينار لتمكينها من تقديم القروض الى الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الاسكانية والعقارية دعما للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

ب- تخصيص (1) ترليون دينار الى المصارف الخاصة تخصص لمنح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حصراً.

ج- تمويل موازنة الدولة من خلال تشغيل 50% من احتياطيات الإلزامية للمصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي العراقي.

د- إعادة شراء سندات الخزينة من السوق الثانوية حيث قام البنك المركزي بشراء حوالي (6.2) ترليون دينار كمرحلة اولى من تلك السندات.

– أصدر البنك المركزي تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية خلال شهر شباط من عام 2015 تقضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بالشراء لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانوناً لضمان استقرار السعر وتمويل التجارة والعمليات الأخرى، كما وجه البنك المركزي المصارف بتطبيق مبدأ (اعرف زبونك) لضمان السلامة القانونية والمصرفية من حيث مبيعات ومشتريات الدولار لمختلف الأغراض وذلك بالتعاون بين الوحدات المتوفرة في المصارف كالرقابة الداخلية ومراقب الامتثال وغسل الأموال للقيام بدورها والإبلاغ عن أي معاملة يشتبه بها. وبذلك فقد حافظ معدل سعر الصرف الرسمي (الأساس) للدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي عبر نافذة بيع العملة الاجنبية على استقراره وبمعدل سعر (1167) دينار عراقي لكل دولار أمريكي، فيما بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية لهذا العام (1247) دينار لكل دولار مقابل معدل سعر بلغ (1214) دينار لكل دولار امريكي نهاية عام 2014 وهي حالة طبيعية تعزى الى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوقع/المضاربة.

واحتل العراق المرتبة (37) عالمياً والخامسة عربياً من احتياطيات الذهب لعام 2015 بحسب ما اعلنه مجلس الذهب العالمي واستمر البنك خلال هذا العام باعتماد سعر الفائدة الاساس البالغ (6%) سنويا الى جانب استخدام التسهيلات القائمة ممثلة بنافذة الاستثمار لمدة (7) ايام وبسعر فائدة (1%) ، واستمر البنك باعتماد نسبة الاحتياطي الالزامي البالغة (15%) للدينار العراقي والدولار الامريكي على الودائع المصرفية كافة سواء كانت حكومية او ودائع القطاع الخاص على ان يحتفظ بها كاملة لدى هذا البنك مع السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من (15%) من الاحتياطي الالزامي بالدينار العراقي في شراء حوالات الخزينة على ان لا تقل مدة الحوالة عن سنة ويتم حجز الاحتياطي النقدي المتبقي لدى هذا البنك، فيما لم يتجاوز معدل التضخم الاساس المرتبة العشرية الواحدة ليسجل ما نسبته (1.7%).

وعمد البنك خلال هذا العام على تحديث العلامة الامنية على ورقة فئة (10) الاف دينار طبعة 2015، حيث تم تصميمها بشكل يصعب تزويرها، فضلاً عن اصداره ورقة نقدية جديدة فئة (50) ألف دينار.

- ومن اجل تعزيز الاتساق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والعمل على تجنب التعارض بين اهداف كل منهما والتنسيق بين الوسائل المستخدمة لغرض تحقيق الاستفادة وتنسيق التدابير الخاصة بالإقراض الدولي للعراق ولاسيما الترتيبات الائتمانية مع صندوق النقد الدولي (SBA) واستناداً الى المادة (24) من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 بأهمية تبادل الآراء والافكار بين مسؤولي البنك المركزي ووزارة المالية تم تشكيل اللجنة التنسيقية بين السياسة النقدية والمالية، ولأغراض تنفيذ قانون الاستثمار في العراق رقم (13) لسنة 2006 المعدل عام 2010، فقد اصدر البنك المركزي التعليمات المنظمة لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية التي تخدم المستثمر الاجنبي والتي جاء في اهم بنودها:-
- يسمح لكل المصارف المجازة وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق بفتح حسابات جارية بالدينار العراقي وبعملة الدولار يسمى حساب الاستثمار ويتم تحويل المبالغ المخصصة اليها بالعملة الاجنبية لمصلحة المستثمر الاجنبي، وبما ينسجم واحكام المادة (21) من قانون الاستثمار النافذ أعلاه، ويحق للمستثمر في العراق استخدام المبالغ المودعة تحت تصرفه في حساب المستثمر وبأعاده تحويلها الى خارج العراق لتمويل عمليات الاستيراد من السلع والخدمات والالتزامات ذات العلاقة بنشاطه الاستثماري بعد تسديد كافة التزاماته وديونه للحكومة العراقية والمجالات الاخرى ، تحويل الارباح السنوية بسعر الصرف السائد في السوق للمشروع الاستثماري بعد تصديق الحسابات الختامية عند التشغيل وفق ما نص عليه القانون أعلاه و عن طريق الجهاز المصرفي.

- دور البنك المركزي في تحفيز الاقتصاد

انطلاقا من رسالة البنك المركزي العراقي في تبني سياسة نقدية كفؤة تنطلق من حقيقة ان الاستقرار العام في الأسعار يمثل شرطاً أساسيا لتحقيق النمو المستدام وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي وعاملاً رئيسياً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية للمواطنين.

تضمن الهدف الاستراتيجي الثاني للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية:

1. " تطوير التنظيم في القطاع المصرفي " وبناء إطار لحوكمة المصارف من خلال:

أ. اعداد دراسة للمقارنة بين متطلبات الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي ومتطلبات بازل للحوكمة المصرفية مع منظومة التشريعات العراقية التي تحكم النظام المالي والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الرقابية كالبنك المركزي وسوق العراق للأوراق المالية ومسجل الشركات.

ب. اعداد دليل لحوكمة المصارف على وفق أفضل الممارسات الدولية.

ج. اجراء مسح في المصارف كافة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة.

د. اعداد اللوائح الارشادية للحوكمة وأعمامها على المصارف كافة.

هـ. تشكيل اللجنة الاستشارية الشرعية العليا في البنك المركزي العراقي.

و. أطلق البنك المركزي العراقي برنامج التمويل الإسلامي المجمَّع (SIFP) بهدف خلق شراكة منتظمة في عملية التمويل والاستثمار، بين المصارف التقليدية والاسلامية من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة اخرى تحت مظلة معيار (24) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI).

2. تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية من خلال: -

أ. وضع خطة للتحول التدريجي للمصارف نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية وإلزام المصارف كافة بتطبيقها وفق مدة محددة.

ب. تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية التي تقدمها البنوك الى عملائها وفي جميع القطاعات.

3. دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

4. انشاء مؤسسة لضمان الودائع والسعي للانضمام الى المؤسسة الدولية لضمان الودائع (IADI) بما يساعد على بناء مؤسسة رصينة قادرة على طمأنة المودعين على سلامة أموالهم.

5. الاسهام في تطوير الأسواق المالية من خلال وضع إطار عمل تنظيمي بين البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة الأوراق المالية.

6. تطبيق مقررات بازل (III) فيما يخص المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق و(التراخيص، قسم التدقيق الداخلي، قسم الامتثال)، واصدار التعليمات الواجب اتباعها من قبل المصارف كافة بالتعاون مع مركز الشرق الاوسط للمساعدة الفنية (ميتاك).
7. إلزام المصارف بتخصيص نسبة معينة من ارباحها السنوية كمخصص احتياطي لتلافي المشاكل التي قد يتعرض لها المصرف مستقبلاً.
8. السماح للمصارف الاسلامية فقط وبشكل مبدئي باستعمال عقود الاجارة لتمويل شراء العقارات او تمويل بناء العقارات.

9. تعزيز سوق الدين الحكومي والطلب من وزارة المالية على ضرورة اعداد استراتيجية واضحة لإدارة الدين وإصدار أجندة للإصدار في بداية كل سنة والاسهام في تعزيز وتوفير مستلزمات البنية التحتية السليمة فيما يتعلق بأنظمة التداول ونشر المعلومات.

يتضمن الهدف الاستراتيجي الثالث للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي لتطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي من خلال: -

1. تطوير قطاع الرقابة والإشراف

- إنجاز تقييم المصارف وتصنيفها في العراق على وفق النظم العالمية.
- تطوير مهام قسم إدارة المخاطر.
- اعتماد متطلبات الرقابة الاشرافية في المصارف على وفق متطلبات بازل (III).
- تطوير كوادر قسم التفتيش الميداني وفق أحدث الممارسات الرقابية وتفعيل أنشطة الاشراف والرقابة على أنظمة الدفع المدارة من قبل جهات خارجية.
- تطوير الهيكل التنظيمي ومراجعة العمليات حسب أنظمة إدارة الجودة والسلامة المهنية والبيئية (ISO 9001، ISO 14001).
- تطوير مكننة اعمال البنك المركزي واعتماد النظام المصرفي الشامل (core Banking system).
- تعزيز واستكمال البنى التحتية من خلال مشروع تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال أنظمة الدفع واستخدام نظام شراء وبيع الأوراق المالية لتفعيل السوق الثانوية.
- انشاء وإدارة المقسم الوطني (National Switch) للدفع بالتجزئة للمدفوعات عبر استخدام البطاقات والمدفوعات عبر الهاتف النقال والمشاركة في نظام الدفع الإقليمي العربي.
- توفير الضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات.
- مشروع الدينار الإلكتروني (ED) لتحصيل الفواتير الخاصة بمستحقات دوائر الدولة من خلال بطاقات الدفع المسبق.

2. تطوير رأس المال البشري والذي تضمنها الهدف الاستراتيجي الرابع من خلال: –

- تدريب القطاع المصرفي تشمل جميع المحاور الواردة ضمن الخطة الاستراتيجية الخاصة بمتطلبات الرقابة الاحترازية والشاملة ومحاور الإفصاح والشفافية وحوكمة المصارف.
- اعداد برامج لرفع وعي العاملين في القطاع المصرفي بأهمية حماية المستهلك واعتماد الخدمات البنكية الالكترونية.

3. السيطرة على حجم السيولة والمحافظة على استقرار سعر الصرف وضمان إدارة الاحتياطيات الأجنبية التي تعد المؤشر لقدرة البلد على تحمل الديون على المدى الطويل.

- اذ يوفر البنك المركزي العراقي استقلالا قانونيا وتفويضاً واضحاً للسعي لتحقيق استقرار الأسعار، وسلطات رقابية فعالة لتنظيم جميع المتطلبات الواردة في قانون المصارف، كما يعكس البنك المركزي دور الحوكمة في النشاط المالي والاقتصادي من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال على وفق الإمكانات المتاحة وإصدار الأوراق النقدية والمحافظة على مستويات الدخول والاسعار ودعم النهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي التي تضمنتها اهداف البنك المركزي في قانون (56) لسنة 2004.
- كما يعد استقرار سعر الصرف العنصر الحيوي في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وهو من أولويات السياسة النقدية الذي يعكس توفير بيئة ملائمة للاستثمار فضلا عن الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهنا ينبغي التأكيد على إنه لا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر الصرف لأن ذلك سينتج عنه استنزاف للاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، فالسياسات الاقتصادية الأخرى يجب ان تتوجه بشكل متناسق مع السياسة النقدية لدعم سعر صرف الدينار العراقي وإرساء مستوى الإنتاجية ومستوى الصادرات.
- وقد عمد البنك المركزي لتحقيق الأهداف المستقلة بتطوير الأسواق المالية وتنويع الأدوات الاستثمارية وحسن إدارة الاحتياطيات الأجنبية من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية نوعياً وزمنياً وإدخال عملات جديدة قابلة للتحويل وتفعيل قسم التعاطي لتنفيذ عمليات شراء وبيع العملات والأدوات الاستثمارية الأجنبية.
- **وانطلاقاً من رسالة البنك المركزي العراقي في تبني سياسة نقدية كفؤة تنطلق من حقيقة أن الاستقرار النقدي شرطاً أساسيا لتحقيق نمو مستدام، وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي، وعاملاً رئيساً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية للعملة الوطنية، قام البنك المركزي بما يأتي:**

أ. اعداد برنامج استشاري لتطوير إدارة الاصول والاحتياطيات (RAMP) والاستثمار بالسندات المصدرة بعملة الدولار التابع للبنك الدولي.

ب. بهدف السعي الى استيعاب المزيد من المشاريع الاستثمارية تم رفع سقف القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مليار دينار.

جـ. استحداث منتجات مالية بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف تمثلت بإصدار أوراق مالية قصيرة الأَجل (بالدينار والدولار) لغرض إدارة السيولة لدى القطاع المصرفي.

د. توقيع ترتيبات مصرفية مع بنك (J.P Morgan) لغرض الاستثمار في الاوراق المالية وحفظ السندات الحكومية وانشاء حسابات فرعية للمصارف العراقية لتسوية مدفوعات بطاقات الائتمان التي تصدرها المصارف العراقية.

هـ. بهدف تنويع الادوات الاستثمارية بجانب استهداف ادوات ذات عائد مرتفع قام البنك المركزي العراقي بمجموعة من الاستثمارات، ولا سيَّما الخارجية منها، مثل شراء صكوك اسلامية بعملة الدولار الامريكي واستحداث ودائع جديدة مع كل من صندوق النقد العربي، بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الفرنسي، وبنك انكلترا المركزي.

وندرج في أدناه تفاصيل التغييرات كافة والأسباب والسمات الرئيسية المتعلقة بأدوات السياسة النقدية للمدة 2016-2019.

<u>أولاً: الاحتياطي الإلزامي</u>

مارس البنك المركزي دوره الرقابي على المصارف من خلال هذه الأداة وذلك لتحقيق هدفين الأول حماية ودائع الجمهور من مخاطر السيولة التي قد تتعرض اليها المصارف والثاني يعد وسيلة للسيطرة على جانب مهم من السيولة عن طريق التحكم بقدرة المصارف على خلق النقود ومنح الائتمان من خلال مضاعف الائتمان.

وانسجاما مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة في اسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، فقد تقرر ومنذ شهر نيسان/ 2016 إطلاق نسبة (5 %) من نسب الاحتياطي الالزامي البالغ (15 %) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة لسببين: إما لغرض مواجهة سحوبات زبائنها، أو لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لا تواجه مشاكل سيولة، كما تم تعديل نسب الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية بنسبة

(15%) و(10%) على ودائع التوفير والثابتة للدينار العراقي والدولار الأمريكي سواء كانت حكومية او ودائع القطاع الخاص على ان يحتفظ بها لدى هذا البنك مع السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من (15%) من الاحتياطي الالزامي بالدينار العراقي في شراء حوالات الخزينة استحقاق سنة لغرض توسع نطاق الائتمان من خلال تشجيع المصارف على الاستثمار في حوالات الخزينة وبما يخدم النهوض بعملية التنمية بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (6) في 2017/1/24 ، فيما تم ايقاف السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من الـ(15%) من الاحتياطي الالزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي وذلك لانتفاء الحاجة وتغيّر الظروف الاقتصادية للبلد وذلك بموجب الأعمام المرقم بالعدد (58816) والمؤرخ في 2018/2/11. وتم تخفيض نسب الاحتياطي الالزامي المفروض على ودائع المصارف الاسلامية، لتكون (5% بدلاً من نسبة 10%).

ثانياً: نافذة بيع العملة الأجنبية وسعر الصرف

عَدّ البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الأجنبية وسيلة لضمان واستقرار سعر صرف، والذي أسهم بشكل كبير في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وتوفير العملة الأجنبية لتغطية استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات، فضلاً على احتياجات المواطنين لأغراض السفر والمعالجة الطبية. عمد البنك المركزي في عام 2016 إلى تطوير إجراءات بيع العملة الأجنبية عبر نافذته من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية بدلاً من أسلوب الحوالات، كذلك وضع البنك المركزي معياراً أساسياً للمصارف وشركات التحويل المالي يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق نتائج تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر، فضلاً على إلزام المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم كشف تفصيلي بالمبالغ المحوّلة وجميع المعلومات المطلوبة من متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن (اعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها عن طريق الكشف عن المستفيد الحقيقي من شراء الدولار ومصادر أموالهم كحوالات واعتمادات مستندية، وحصر التعامل بالمصارف المستفيدة والمراسلة (في الخارج) المصنّفة من إحدى وكالات التصنيف الدولية، ويتوجب على المصارف أيضاً التعاقد مع إحدى شركات

التدقيق الدولية المعروفة لإجراء عمليات تقييم لمراكزهم المالية وجودة الموجودات الخاصة بهم، وأخيراً التزام المصارف بالمحافظة على ودائع الجمهور وتوفيرها عند الطلب، وإرسال كشوف بأسماء المستفيدين من شراء الدولار إلى البنك المركزي لإرسالها إلى كلٍّ من الهيئة العامة للضرائب والجمارك في الوقت المحدد.

ثالثا: التسهيلات القائمة Standing Facilities

تقسم تسهيلات الايداعات القائمة الى نوعين هي تسهيلات ايداعات وتسهيلات اقراض وتنطلق آلية العمل بها من خلال مؤشرات معدل سعر فائدة البنك المركزي (سعر السياسة) ويساعد ذلك في إعطاء إشارات تؤثر في اتجاه هيكل أسعار الفائدة والتي تؤدي بالنتيجة الى السيطرة على مناسيب السيولة معتمداً بذلك في سياسته على سعر الفائدة (Policy Rate).

- **<u>تسهيلات الايداعات القائمة</u>**

واصل البنك المركزي في عام 2016 استخدام أدوات سياسته النقدية كنافذة الاستثمار بالدينار العراقي التي تُعدّ صمام أمان للمصارف لإدارة فوائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة التي تؤدي بالنتيجة إلى السيطرة على نسب السيولة وذلك استجابة إلى تطورات السيولة غير المتوقعة التي من شأنها المحافظة على نظام مالي سليم وآمن، كما أجرى البنك المركزي خلال عام 2016 تخفيضاً لسعر الفائدة الأساس للسياسة (Policy Rate) من (6%) سنوياً إلى (4%) سنوياً ابتداءً من شهر آذار/2016، استناداً لمتطلبات السياسة النقدية ولتقليص الفجوة بين الفائدة المدفوعة والمستوفاة لغرض تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات منح الائتمان للقطاع الخاص، كما تمت إعادة تفعيل أدوات الدين الحكومي.

تم استخدام نافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيام، وتم رفع سعر الفائدة على إيداعات المصارف بالدينار العراقي لأجل (7) أيام من (1%) سنوياً إلى (3.5%) سنوياً ابتداءً من 2016/3/1، ثم أجرى تخفيضاً لسعر الفائدة ثلاث مرات:

- فقد خُفّضت لتصبح (1 %) سنوياً بدلاً من (3.5%) ابتداءً من 2016/5/5.
- ومن (1%) إلى (0.75%) في 2016/8/25.
- ثم إلى (0.50 %) بدلاً من (0.75 %) سنوياً في 2016/12/25.
- وأُعيدَ العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (14)، (30) يوماً وبسعر فائدة (1%) (1.25 %) على التوالي سنوياً في 2016/8/15.

- وتم تخفيض سعر فائدة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (14) و (30) يوماً لتكون (0.75%) و(1%) سنوياً على التوالي ابتداءً من 2016/12/25.
- كما أصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراره المرقم بالعدد (139) في 2017/11/7 والذي ينص على إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، والرشيد، والمصرف العراقي للتجارة، والصناعي، والزراعي، والعقاري) بالاستثمار بالأدوات أعلاه. وفي عام 2018 أستمر العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيام و(14)، (30) يوماً وبسعر فائدة (1 %)، (0.75 %)، (1.5 %) على التوالي سنوياً. فيما تم إيقاف الاستثمار بنافذة (14) يوماً منذ شهر ايلول/2018، وذلك بموجب الاعمام ذي العدد 2614/6/6 والمؤرخ في 2018/8/8.
- وافتتح البنك المركزي العراقي في شهر شباط من عام 2019 نافذة للاستثمار بالدولار وبأجل (91) يوم بموجب الأعمام المرقم بالعدد 272/5/6 والمؤرخ في 2019/1/30 واستمر العمل بهذه النافذة حتى نهاية شهر أيلول من ذات العام، وقد بلغ رصيد الودائع لهذا الأجل (37) مليون دولار، الا انه تم ايقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدولارية (ودائع، حوالات ، شهادات ايداع اسلامية) بموجب الاعمام المرقم بالعدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1 لضعف استجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة منها للمدة المذكورة ، مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد (العائد) للاستثمارات التي لم يحن تاريخ استحقاقها لغاية الان.

رابعاً –حوالات البنك المركزي

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي تم إعادة تفعيل ادوات الدين الحكومي (حوالات البنك المركزي) استحقاق (91) و(182) يوماً ابتداءً من 2016/8/15، وليصبح قبول سعر الفائدة حسب العرض والطلب المقدم من المصارف وذلك لأغراض شفافية المزاد ولتحقيق الاستقرار في القطاع المالي.

خامساً: شهادات الايداع الاسلامية

لتحقيق الاستقرار المالي الذي يعد الهدف الثاني من الأهداف الاستراتيجية المهمة المتمثلة بالمساهمة بتطوير السوق المالية، وتعزيز و استثمار فائض السيولة النقدية في المصارف الاسلامية والابتعاد عن الصفة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي ، والتي تعرض البلد الى تهديدات عند تعرضها لأي طارئ ، وان التحرك التدريجي لتنمية الموارد الانتاجية وبنسبة (5%)

سنويا امر في غاية الاهمية ويخفف من الاعتماد على مصادر النفط عاما بعد عام، شجع البنك المركزي هذه التوجهات كونها اكثر استقرارا واقل مجازفة ومخاطرة في استثمار الاموال ، و بموجب قرار مجلس الادارة المرقم (95) لعام 2017 تم اصدار شهادات الايداع الاسلامية (نموذج المرابحة) لتكون اداة مالية اسلامية فاعلة وبطريقة سلسة وعلمية حديثة.

تم تفعيل منتج شهادات الايداع الاسلامية نموذج المرابحة (ICD) في نظام (CSD) لآجل (14) يوم في 2018 /1/15 بمبلغ اصدارية (100) مليار دينار لغرض ادارة السيولة أو تنويع الاستثمار للمصارف الاسلامية، كما وتم تفعيل شهادات الايداع لآجل (91) يوم و(30) يوم خلال الفصل الثالث من عام 2018 وبمبلغ (50) مليار دينار لكل منهما ، وبتاريخ 2018/10/15 أقر البنك المركزي إجراء مزاد لبيع شهادات إيداع إسلامية لآجل (182) يوماً وبمبلغ (100) مليار دينار وبسعر موحد وبأعلى معدل عائد (2%) ، وضمن خطة الربع الاخير من عام 2018 تم اصدار شهادات الايداع الاسلامية لآجل (365) يوم وبمبلغ (100) مليار دينار. وفي عام 2019 تم اصدار شهادات ايداع دولاريه لآجل (182) يوم لشراء مادتي الالمنيوم وزيت النخيل، وتم ايقاف العمل بها بموجب الاعمام المرقم بالعدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1.

- نجحت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ بلغ معدل التضخم العام عام 2019 نسبة (0.2-%) عن معدله المسجل عام 2016 والبالغ (0.4%)، فيما سجل مؤشر التضخم الأساس مقاساً بالتغير النسبي للرقم القياسي بعد استبعاد كل من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضر) ما نسبته (0.1-%) مقارنة بعام 2016 والبالغ (1.2%).

- **ساهم التطور في السياسة النقدية وفق الخطوات التي اتخذتها والتي طبقت على الجهاز المصرفي العراقي الى زيادة نشاطه وتطوره ويتضح ذلك من خلال تحليل بعض مؤشراته.**

1- **تطور رؤوس الاموال والموجودات المصرفية:** سجل اجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (2.3 %) ليسجل مبلغاً قدره (15.5) ترليون دينار مقابل (15.2) ترليون دينار عام 2018. كما أظهر جانب الموجودات نهاية عام 2019 ارتفاع في كافة مكوناته.

2- **تطور الودائع المصرفية والائتمان المصرفي** :تعد الودائع والائتمان المصرفي من اهم مصادر التمويل في المصارف لذا تهتم المصارف بأساليب خلق الودائع وتحاول تطويرها باستمرار لتتمكن من زيادة حجم السيولة لديها، وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان بكافة انواعه، إذ

تعد وظيفة منح الائتمان في المصارف التجارية الوظيفة الاساسية الثانية بعد قبول الودائع، لما لهذه الوظيفة من دور تمويلي كبير في النشاط الاقتصادي.

سجل حجم الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (6.8%) عن مستواها المسجل عام 2018، لتشكل ما نسبته (31.2 %) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، وتعود اسباب الزيادة في حجم الودائع الى الزيادة الحاصلة في دخول الافراد، مما ساعد عدد كبير من الموظفين على الادخار فضلا عن حرية اسعار الفائدة للمصارف من اجل تشجيعها على المنافسة فيما بينها ومن اجل زيادة قدرتها على جذب الودائع.

اما الائتمان المصرفي فقد توسع بشكل كبير فعمدت المصارف التجارية بمنح الائتمان المصرفي، اذ سجل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2019 ارتفاعاً بنسبة بلغت (9.3 %) عن العام السابق، مشكلاً ما نسبته (16.0 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وكان من اهم اسباب هذا الارتفاع هو الزيادة في منح القروض.

السياسة النقدية عام 2020

واجهت السياسة النقدية تحديات عديدة بسبب جائحة كورونا التي بدأت في نهاية 2019 وقامت بحزم من التدابير لتحفيز الاقتصاد وكما يأتي:

فيما يخص التدابير المتعلقة بأسعار الفائدة وحفز الائتمان ودعم السيولة وتنفيذ برامج التيسير الكمي:

1- استمر البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية) Policy–Rate البالغ (4%)، فضلاً عن استئناف العمل بالنوافذ الاستثمارية للمصارف المفتوحة في البنك المركزي.

2- لأغراض دعم السيولة تم تخفيض نسب الاحتياطي الالزامي المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لتكون نسبة (13%) للدينار العراقي فقط بدلاً من (15%) لمدة (6) أشهر على ان يتم الابقاء على الودائع الآجلة بنسبة (10%) لكافة المصارف، في حين ان النسبة لدى المصارف الاسلامية هي بنسبة (5%) على الودائع الآجلة.

اما بخصوص فاعلية السياسة النقدية في تخفيف الاعباء على قطاعي الاسر والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتسهيلات الائتمان في ظل تراجع التدفقات النقدية واحتمالية ارتفاع نسبة الدين.

1- قام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة اجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الاكثر عرضة لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض.

2- الاستمرار في دعم الانشطة الحقيقية من خلال سياسة الاقراض التي تبناها البنك المركزي ومنذ عام 2016 وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق لتحريك عجلة التنمية.

3- أعلن البنك المركزي العراقي، تأجيل استيفاء الأقساط المترتبة عن المستفيدين من مبادراته الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر، ويشمل ذلك قروض المصرف العقاري وصندوق الإسكان الممولة من البنك المركزي، مع العرض عدم ترتب أية زيادة بالفوائد نتيجة هذا التأجيل.

فيما يخص دور البنك المركزي في تخفيف المخاطر التي يواجهها سوق اقراض ما بين البنوك.

عمل البنك المركزي العراقي على إصدار عدد من الضوابط والتعليمات منها: -

- ضوابط أدوات التمويل الإسلامي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي والضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وتطبيق متطلبات بازل 111 فيما يخص المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق.
- اصدار التعليمات الواجب اتباعها من قبل المصارف كافة بالتعاون مع مركز الشرق الاوسط للمساعدة الفنية (ميتاك).
- تعليمات وضوابط تنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وتعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمة الحوالات الأجنبية، فيما يستمر البنك المركزي العراقي بتعزيز مستوى الشمول المالي ورفع مستوى الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة.

في مجال تفعيل استخدام المدفوعات الالكترونية لاحتواء انتقال الفيروس

- تم الدفع باستخدام المحافظ الإلكترونية عبر الهاتف النقال، وتوفير التطبيقات من قبل المصارف ومزودي خدمات الدفع التي تُمكن الزبائن من سهولة الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية والشراء عن طريق الانترنيت.
- كما قام البنك المركزي بإصدار قرار بتأجيل العمولة المترتبة على التجار، عند استخدام ادوات الدفع الالكتروني ولمدة ستة أشهر.

فيما يتعلق في تعزيز جاذبية العملة المحلية وزيادة الاحتياطيات الاجنبية.

- احتساب عمولة سحب الدولار النقدي بواقع (70) دولار عن كل عشرة الاف دولار تسحب نقدا من حساب المصارف المجازة والتي سبق ان اودعت في حساب البنك لدى الفدرال او تلك التي تم تحويلها من مصارف اخرى، علما ان البنك يدفع نقدا بحدود (75%) من قيمة الحوالة بالدولار والباقي (25%) دينار من العملة المحلية، على أن يتم احتساب الدولار بسعر 1200 دينار للدولار الواحد .

- في إطار الستراتيجية الخاصة بتطوير إدارة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي وتماشياً مع التطورات الحالية والمستقبلية تم اعداد برنامج استشاري لتطوير ادارة الاصول والاحتياطيات (RAMP) التابع الى البنك الدولي (Reserves Advisory & Management Program) والاستثمار بالسندات المصدرة بعملة الدولار ويهدف هذا البرنامج الى تمكين البنك المركزي العراقي من الحصول على الدعم الفني من خلال تبادل المعرفة والخبرة في مجال ادارة المحافظ الاستثمارية المستندة على مؤشر الاداء والتي تساعد على تعظيم الموارد المالية ، وبناء رأس المال البشري من خلال تبادل المعرفة وتطوير الخبرات في المجال المالي وفق افضل الممارسات في مجال ادارة الاحتياطيات.

رؤية البنك المركزي المستقبلية لنشاطاته

الرؤية: السعي الحثيث نحو التوسع في تحقيق النتائج الايجابية المستهدفة من خلال انتقاء التدابير المعتمدة والتي ترقى الى الحفاظ على الاستقرار النقدي أو تحقيق النمو الاقتصادي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات.

مجال السياسات:

1- تخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي.

دعما من البنك المركزي العراقي والمصارف الخاصة لحل ازمة السكن التي تعيشها البلاد منذ زمن"، قام البنك المركزي العراقي بتوجيه جميع المصارف المشاركة في مبادرة الواحد تريليون دينار لتخصيص جزء من الأموال لدعم قطاع الإسكان". إذ ستكون فائدة القرض 4٪ سنويا، كما أن البنك المركزي حث المصارف الخاصة بوضع فوائد تفضيلية وزيادة مستوى التنافسية من خلال جعل الفائدة أقل من 4٪ كمحاولة للتخفيف من عبء الدين من جهة وجذب الموظفين الحكوميين إلى التوطين في المصارف وزيادة الشمول المالي والتقليل من الاكتناز. إذ ان دعم المصارف الخاصة لقطاع الإسكان وتخفيف ازمة السكن ستساهم في تحريك

الاقتصاد العراقي، وزيادة فرص العمل كون قطاع الإسكان يساهم في تحريك القطاعات الأخرى.

2- تعزيز انسيابية ومرونة واستقرار السوق النقدية

يستمر البنك المركزي باعتماد سياسة نقدية قائمة على تكامل اشارتي (سعر الفائدة، وسعر الصرف) لاستقرار السوق النقدية عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي. حيث ان استقرار السوق النقدية قد عد المدخل الرئيسي للسيطرة على معدلات التضخم.

3- رصد التطورات في السوق المحلية والعالمية بهدف تقييم مدى ضرورة اتخاذ أي تدابير إضافية.

كون العراق هو عضو في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ... الخ، لذا فان البنك المركزي العراقي يستمر في التواصل مع هذه المنظمات للوقوف على اخر التطورات العالمية والإقليمية كون العراق جزء من المجتمع الدولي ويتأثر بما يحدث فيه. من جانب اخر فأن البنك المركزي على تواصل مستمر مع الوزارات والدوائر والهيئات المحلية لرصد التطورات المحلية بغية الوقوف على الوضع الاقتصادي في البلد واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

4- إدارة استدامة الدين العام مع المحافظة على الاحتياطيات الأجنبية.

السيطرة على حجم السيولة والمحافظة على استقرار الصرف وضمان إدارة الاحتياطيات الأجنبية التي تعد المؤشر لقدرة البلد على تحمل الديون على المدى الطويل.

الخطط المستقبلية للبنك المركزي العراقي

ايمانا من البنك المركزي بأهمية العمل المؤسسي بوصفه نهجاً يساعد على ديمومة وضمان تحقيق الأهداف الستراتيجية للتخطيط الستراتيجي ولما يمتلكه البنك المركزي العراقي من حوكمة سليمة وهيكل تنظيمي مرن وموارد بشرية كفؤة تؤهله لرسم وتحقيق ومراقبة الإنجاز لأهدافه الرئيسة ورؤيته ورسالته بالشكل الأمثل للوصول الى اقصى درجات الشفافية ندرج في ادناه اهم الخطط المستقبلية لدوائر البنك:

- **في مجال الإحصاء والأبحاث**

1. اعداد الدراسات والبحوث الرصينة والمدعمة بالإحصائيات التي تخص العراق وعلاقته مع العالم الخارجي، والتقارير الدورية عن أبرز مؤشرات الاقتصاد العراقي (النمو الاقتصادي، التضخم، ميزانية النقد الأجنبي، عرض النقد، أسعار النفط وملحقات أوبك+) والرؤى المستقبلية لها انسجاما مع استراتيجية الخطة الخمسية للبنك.
2. اعتماد المعايير الدولية في اعداد الاحصائيات ونشرها على الموقع الاحصائي على صفحة البنك المركزي العراقي وفي صفحة العراق في نشر الإحصاءات المالية الدولية (IFS) وعلى موقع صندوق النقد الدولي.
3. اعداد مبادرة التطوير والمعرفة بغية رفد المكتبة بالدراسات والبحوث العالمية الحديثة لمساعدة موظفي البنك للوصول الى أحدث المعلومات وتطوير بيئة العمل.
4. العمل جاري مستقبلاً على استلام (اجازات التصدير) الكترونياً عبر منظومة من وزارة التجارة / الشركة العامة للمعارض عبر (نافذة) خاصة بالبنك المركزي.
5. خطة العمل على نظام (ITRS) مستمرة بالوقت الحالي والان بصدد تطبيقه بشكل تجريبي على خمس مصارف حيث خصصت لها أبواب للدخول على منصة البنك المركزي للعمل عليه.
6. وضع نظام داخل قسم ميزان المدفوعات لربط معاملات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
7. اصدار نشرة خاصة بميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
8. اعداد وترجمة تقرير السياسة النقدية والتقرير الاقتصادي السنوي للمساهمة في رفع درجة الشفافية الاقتصادية لجميع المؤشرات الاقتصادية (مالية، مصرفية، نقدية، قطاع خارجي).

9. الاستمرار في تكامل العلاقات الداخلية والخارجية والمنظمات الدولية والاشتراك في التنمية المستدامة.

10. اصدار تقارير ودراسات حسب المستجدات الاقتصادية.

11. عمل نظام فهرس الي متصل بقاعدة بيانات خاصة بالمكتبة.

- **<u>في مجال العمليات المالية وإدارة الدين</u>**

1- تنفيذ المهام المتعلقة بالسياسة النقدية للبنك المركزي والمتضمن مراقبة تنفيذ متطلبات الاحتياطي على الودائع بالدينار والدولار لدى المصارف، علما ان نسب الاحتياطي يتم تعديلها بين فترة وأخرى وحسب متطلبات السياسة النقدية سواء كانت توسعية او انكماشية حسب نهج البنك المركزي العراقي وقرارات الإدارة العليا.

2- تطوير آلية عمل احتساب الاحتياطي الالزامي الكترونيا بإدخال نظام جديد قيد الانشاء (نظام تقارير الرقابة المصرفية (BSRS) من قبل شركة كريدت انفو وبالتنسيق مع دائرة تقنية المعلومات.

3- العمل على تفعيل السوق الثانوي لبيع الأوراق المالية بين المصارف من خلال نظام المتاجرة TS.

4- العمل على إتمام مشروع النافذة الالكترونية التي تتيح للمصارف الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية من خلال برنامج الكتروني بالكامل وفتح نافذة من هذا البرنامج في جميع المصارف بحيث تتمكن من ارسال جميع البيانات الكترونيا (on line) مما يضمن السرعة والدقة الحيادية في عملية توزيع الدولار بصورة أكبر.

5- الاستمرار في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المصارف وبتمويل من البنك المركزي العراقي من مبادرة (1) ترليون دينار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- التهيؤ للمشروع الوطني (مشروع تشغيل الشباب) الذي تولت وزارة التخطيط ادارته وبتمويل من البنك المركزي العراقي كمرحلة أولى من مبادرة (1) ترليون دينار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة كافة متطلبات التنفيذ.

- **<u>في مجال الشؤون القانونية</u>**

1- تعديل قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

2- إعادة النظر بقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل بغية تعديلها لتكون على هيئة مشروع قانون.

3- رفع مستوى الاستشارات القانونية المقدمة من قبله ودرجة تمثيله لدى أجهزة الدولة.

- **<u>في مجال مراقبة الصيرفة</u>**

تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر من خلال:

1- الشروع في تنفيذ المرحلة التجريبية من (pilot a) من مشروع نظام التقارير المصرفية (BSRS) والمتعلقة بتغذية بيانات الموازنات الفصلية وتم ارسال البيانات المالية الى عدد من المصارف.

2- مراقبة تطبيق المعيار الدولي رقم (9) للتقارير المالية للمصارف ضمن تدقيق البيانات الفصلية.

3- تفعيل تطبيق متطلبات بازل (III) لكفاية رأس المال.

4- تصميم الدائرة برنامجاً تمويلياً (برنامج التمويل الإسلامي المجمّع – SIFP – قائم على أسس السياسة النقدية النوعية وفق منهج جديد (السياسات النقدية النوعية المتوافقة مع اقتصاديات السوق) ويهدف هذا المنهج الى خلق نوع من الشراكة التمويلية ما بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية لتمويل وتنفيذ مشاريع استراتيجية وفق اطار نقدي توجهي (تم تشكيل لجنة برئاسة السيد المحافظ لمتابعة تنفيذ برنامج التمويل الإسلامي المجمع (SIFP) من قبل هذا البنك)، وتم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض اعتماده كآلية لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في البلاد وبما يؤمن تحقيق هدف النمو الوارد في المادة (3) من قانون البنك المركزي العراقي النافذ.

5- تشجيع شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية في المساهمة في مشروع الاندماج ضمن فئتي (A,B) وذلك لتقليل أكبر عدد ممكن من تلك الشركات أعلاه.

6- تنظيم العمل بوضع قاعدة بيانات الكترونية لكل المعاملات الخاصة بالتدقيق والتفتيش وتحليل وتقييم الأداء وذلك لغرض تسريع الاعمال وتلبية حاجات المؤسسات المالية غير المصرفية بحيث تحفظ جميع الاضابير والمعاملات بشكل الكتروني.

7- إعادة دراسة التعليمات الخاصة بشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح ترخيص لأربع شركات صغيرة فقط ليكون عدد هذه المؤسسات (5) شركات في عموم العراق.

8- تصنيف المصارف المهمة نظامياً (D-SIBS) لغرض تصنيف المصارف العاملة في القطاع المصرفي وتعزيز الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل هذا البنك بخصوص عملية الرقابية والاشراف على القطاع المصرفي.

9- اعداد الضوابط الخاصة باحتساب السيولة حسب سلم الاستحقاق للمصارف الإسلامية.

10- اعداد الضوابط الخاصة باحتساب نسبتي السيولة (LCR-NSFR) للمصارف الإسلامية.

- **<u>في مجال الاستثمارات والتحويلات الخارجية</u>**

1- تطوير قدرات كادر هذه الدائرة من خلال اشراكهم بدورات تدريبية متخصصة لتعميق خبراتهم ومعرفتهم بالعلوم المصرفية والاستثمارية وفقاً للتوجهات العالمية بهذا المجال.

2- إقامة علاقات مصرفية مع بنوك مركزية ومؤسسات مالية دولية وبنوك تجارية رصينة وفقاً لوثيقة المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار.

3- اعداد نموذج سديد للاعتماد المستندي لعمليات بيع النفط وبالشكل الذي يتلاءم مع الأعراف الدولية ويتأقلم مع ظروف العراق المستقبلية الخاصة التي تستوجب التحوط من المخاطر، والعمل مع مصارف محددة يتم اختيارها وفق معايير رصينة وكفاءة مالية عالية مع الاستمرار بمتابعة التصنيفات الائتمانية لهذه البنوك، بهدف استمرار تدفق المورد السيادي للعراق وبالتالي دعم خطط السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية.

4- البحث عن أفضل العوائد الاستثمارية من خلال التوصل والتفاوض مع مراسلين جدد (مؤسسات سيادية ومصارف) للاستثمار معهم بمختلف الأدوات الاستثمارية الآمنة، مما يساهم في تعظيم إيرادات الاحتياطيات الأجنبية للعراق وبما يخدم اهداف السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية للعراق.

- **<u>في مجال الدراسات المصرفية</u>**

للنهوض بالواقع المصرفي في العراق والسعي لتنمية رأس المال البشري من خلال تطوير خبرات وكفاءات الموظفين في الجهاز المصرفي وفق رؤية البنك المركزي العراقي للنهوض بالواقع التنموي في العراق سيتم الاتي:

1- اعداد خطة تدريبية بناءً على الاحتياجات التدريبية لكافة المصارف العاملة في العراق ودوائر البنك.

2- تقديم الاستشارات المصرفية والمالية وفقاً للفقرة ثالثاً من قانون مركز الدراسات رقم 36 لسنة 1999.

- **<u>في مجال ادارة اصدار النقد والخزائن</u>**

انسجاماً مع اهداف البنك المركزي وسياسته النقدية والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق، وتعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص عمل، وكما يلي:

1- توفير الكميات الكافية من الدينار العراقي بكافة فئاته وتلبية جميع احتياجات مناطق البلاد وفي جميع الأوقات وفقاً لدراسات تحديد احتياجات النقد.
2- توفير حاجة الاقتصاد من العملات الأجنبية وخاصة (الدولار الأمريكي) الذي يساهم في استقرار سعر الصرف من خلال التنسيق المستمر مع البنك الفدرالي الأمريكي وتأمين وصول الشحنات.
3- الحفاظ على تداول الأوراق النقدية الجيدة وسحب الأوراق النقدية التالفة من التداول وإعادة تدويرها بشكل آمن بما يتوافق مع متطلبات المواصفات الدولية الخاصة بالحفاظ على البيئة كنظام الإدارة البيئية ISO 14001: 2015.
4- تحسين جودة الأوراق النقدية من خلال إضافة ميزات امنية يصعب تزييفها والتعاقد مع شركات طباعة عالمية رصينة.
5- إعادة هيكلة العملة واتخاذ التدابير اللازمة لعملية حذف الاصفار الثلاثة وإصدار الدينار الجديد.

- **<u>في مجال التدقيق الداخلي</u>**

1- الانتقال التدريجي من التدقيق اليدوي الى التدقيق الالكتروني وذلك باستخدام نظام (ACL).
2- الانتقال الى التدقيق ذي القيمة المضافة/ حيث يقوم التدقيق الداخلي بتقديم التقييم الموضوعي والمستقل لعمليات البنك كافة بهدف إضافة قيمة وتحسين كفاءة العمليات وإدارة المخاطر والأنظمة الداخلية المتبعة لتحقيق اهداف، فضلا عن تقديم الاستشارات والتوصيات للإدارة العليا بشكل يسهم في تحسين أنظمة الرقابة الداخلية ودعم أنشطة المخاطر.
3- الحصول على الشهادات المهنية/ انسجاماً مع معايير التدقيق الداخلي ولتنمية قدرات الموظفين وتعزيز المعارف والمهارات عن طريق التطوير المهني المستمر لموظفي دائرة التدقيق الداخلي وذلك بالحصول على شهادة مدقق داخلي معتمد.

- **<u>في مجال إدارة مخاطر</u>**

سعى البنك المركزي العراقي وضمن هدفه الستراتيجي الرابع نحو تطوير الهيكل التنظيمي والتعليمات من خلال تطوير ومراجعة إجراءات العمل المتبعة حسب أنظمة إدارة الجودة والسلامة المهنية والبيئية كما يلي:

1- تطوير عملية إدارة المخاطر التشغيلية من خلال استخدام الأدوات الموصي بها من قبل لجنة بازل، ومن هذه الأدوات مؤشرات المخاطر الرئيسية، وآلية التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وبيانات الخسائر.

2- تطبيق طرق القياس المتنوعة لقياس المخاطر بكافة أنواعها.

3- تعزيز الجانب المعرفي لكادر القسم بالشهادات المهنية المتخصصة في مجال المخاطر.

4- إعادة هندسة الهيكل التنظيمي للقسم.

5- تعزيز عمليات إدارة المخاطر بشكل عام باستخدام النظم والبرمجيات المستخدمة في هذا المجال عالمياً.

- **<u>في مجال إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي</u>**

لغرض الارتقاء بجودة عمل البنك عن طريق البرامج التدريبية وتطبيق أنظمة الجودة الشاملة (الايزو) والتركيز على البرامج التدريبية الخاصة بمواصفات أنظمة الجودة ضمن هدفه الاستراتيجي الرابع يعمل القسم على اعداد الخطة الستراتيجية القادمة للأعوام (2021-2023) والتي ستكون انعكاس لرؤية البنك وتقديم دراسات مقارنة للبنوك المركزية المناظرة إقليميا ودوليا والتي تبنى على نفس مبادئ الخطة السابقة (2016- 2020).

- **<u>في مجال الاستقرار النقدي والمالي</u>**

بغية تقديم صورة أوضح للواقع الاقتصادي بشكل عام والقطاع المالي للبلد على وجه الخصوص لتمكن صانعي القرار والمختصين باتخاذ قرارات تتلاءم مع الظروف التي يمر بها البلد سيتم إضافة مهام جديدة تتمثل بـ:

1- مراقبة مديونية الافراد لدى الجهاز المصرفي.

2- تعزيز مراقبة المخاطر العابرة للحدود.

3- تطوير الفصل الخاص بمؤشرات السلامة المالية بما يتلاءم مع المتطلبات الدولية.

- **<u>في مجال المدفوعات</u>**

تطوير البنية التحتية لتعزيز الشمول المالي والاتمتة الالكترونية من خلال:

1- تفعيل مشروع الجباية الالكترونية للجهات المفوترة.

2- مشروع أتمتة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية.

3- مشروع انشاء نظام الدفع السريع Fast payment.

4- مشروع رقمنة التعليم الالكتروني في العراق.

5- تنفيذ مشروع اعرف زبونك الالكتروني (E-KYC) إذ توفر قاعدة بيانات موحدة لتسهيل عملية التعرف على الزبون.

6- تطبيق الخدمات المالية الرقمية (fintech).

7- تطوير نظام تسوية الاجمالية الانية (RTGS) للعمل بما يتوافق مع المعيار (ISO:20022).

8- مشاركة المصارف العراقية في نظام المقاصة الإقليمي ونظام مقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية.

9- اصدار قانون المدفوعات والتعليمات والضوابط ذات الصلة.

10- اعداد الستراتيجية الوطنية للشمول المالي وايصال خدمات الدفع الالكتروني الى جميع فئات المجتمع.

11- التعاقد مع الشركات الاستشارية لرسم ستراتيجية الدفع وتطوير هيكلية أنظمة المدفوعات.

12- التعاقد مع شركات التدقيق الخارجي لتدقيق عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني من الناحية المالية والفنية ومدى مطابقتها للمعايير الدولية وتعليمات هذا البنك.

- **<u>في مجال تقنية المعلومات والاتصالات</u>**

نورد في ادناه المشاريع التي من المؤمل البدء بتنفيذها خلال العام 2021 وكالاتي:

1- النظام المصرفي المركزي: يوفر النظام عمليات الرقمنة لمعظم الفعاليات والمهام التي تدار في البنك المركزي وفقاً لأفضل الممارسات العالمية مع بنية تحتية فعالة وقابلة للتطوير.

2- توثيق ومتابعة المعاملات والبريد: من خلال تطوير أدوات التداول الالكتروني للمعاملات والبريد بين دوائر البنك المركزي وفروعه من جهة والمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة هذا البنك من جهة أخرى.

3- نظام شركات الصرافة: يوفر النظام إمكانية متابعة ومراقبة الحركات والتحويلات للمؤسسات غير المصرفية من خلال الاستخلاص الالكتروني للتقارير التي تبين حجم التداولات والجهات ذات العلاقة وغيرها من التفاصيل الأخرى.

4- مشاريع تصب في مجال استقدام التقنيات المالية الحديثة.

5- مشروع البنية التحتية التقنية في البناية الجديدة.

6- تنفيذ مشاريع في مجال تعزيز امن وحماية البيانات والمعلومات والامن السيبراني.
7- استكمال تنفيذ وتطوير نظام تقارير الرقابة المصرفية الالكترونية.
8- انشاء وتطوير شبكة اتصالات ضوئية للمصارف والبنية التحتية لشبكة الداخلية للبنك المركزي.
9- تنفيذ مشاريع تصب في مجال تطوير البنية التحتية التقنية في البنك المركزي وفروعه وعموم القطاع.

- **<u>في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</u>**

1. تنصيب الأجهزة الخاصة بنظام (GO AML) واستحداث البرامج التي يتم من خلالها تطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية للحفاظ على سرية وامن المعلومات المتعلقة بالكيانات الطبيعية والمعنوية موضوع الاشتباه وتوفيرها في الوقت المناسب.
2. اتاحة الوصول الى قواعد البيانات التابعة لجهات انفاذ القانون، مديرية الجنسية والاحوال المدنية، الجوازات، دائرة التسجيل العقاري، وذلك لتسهيل الوصول الى المعلومات اللازمة لتحليل المعاملات المشبوهة بسرعة ودقة نسبية وهو ما يوفر اختصار الوقت والجهد اللازمين في اعداد المفاتحات الرسمية.
3. زيادة التعاون بين الجهات المحلية والدولية المعنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستكمال إبرام مذكرات التفاهم مع الوحدات النظيرة وعلى وجه الخصوص توقيع مذكرات تفاهم مع الوحدات النظيرة في الاتحاد الأوربي.
4. الخروج من الدول عالية المخاطر لدى المفوضية الاوربية.
5. تحليل السيناريوهات وانماط التعاملات المالية المشبوهة (Red Flage) للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بغية تعزيز دور وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها بشكل مستمر وأكثر تطوراً في المستقبل.
6. تحديث دليل مهام وواجبات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حالة إضافة مهمة جديدة في عمل الأقسام وهذا بدوره ينعكس على دليل السياسات والإجراءات.
7. دراسة المنظومة القانونية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على تعديلها وفق التطورات الحديثة وبما يتلاءم مع المتطلبات الدولية وتعضيد موقف العراق في المحافل الدولية.

8. انجاز ضوابط العناية الواجبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمنظمات غير الحكومية ودائرة تسجيل الشركات.
9. اعداد استمارة التقييم الفصلية (ربع سنوية) خاصة بالمصارف المجازة من قبل البنك المركزي العراقي كافة لغرض تحديد نقاط القوة والضعف وقياس مدى الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
10. تعزيز الإدارة الداخلية وإدارة المخاطر والمعلومات والامن السيبراني جنباً الى جنب مع أنظمة الأمان.

- **<u>في مجال الفروع:</u>**

1. اعداد مقارنة بالإحصائيات النقدية لخزائن الفرع وحسب السنوات لمعرفة حركات السحب والايداع من قبل المصارف بعد احداث الموصل وواقعهم تجاه المخزون النقدي، فضلاً عن اعداد مقارنة سنوية بإحصائية الموجود النقدي لدى فروع المصارف (الحكومية، والأهلية، والتخصصية) للتعرف على التباين في حركات السحب والايداع وخاصة لفرعي البصرة والموصل.
2. اعداد البحوث والدراسات الهادفة لأجراء التغييرات على الفجوات المصرفية نحو الأفضل.
3. اعداد مكتبة رقمية تحتوي مصادر الكترونية وامكانيات فنية ذات علاقة بالمعلومات (مخزن معلومات)، توضع اوعية المعلومات في صورة الكترونية سواء على أقراص مدمجة او شبكة محلية، او انترنت للحصول على أحدث المصادر والتقارير.
4. تطوير البنى التحتية لتقنية المعلومات والأنظمة الالكترونية.
5. تطوير مهارات الموارد البشرية.
6. تعزيز التنسيق في إجراءات العمل مع المركز.
7. تطوير البنية التنظيمية للفروع.
8. تزويد الفروع باليات حديثة.

Statistics & Research Department